وعند ابي حنيفة رح لا فرق بين حالة الحرب وغيرها وعند ما لحاجة
الحرب مكروهة فلنا الفردة تتبع امها في الحرمة ابو يوسف رح وسيأتي عن قريب
ويوافقه ش هذا عند ابي حنيفة لما روى عنه انه على
السلام جلس على مزبلة فقمل حرير وذكاه بكره م وبلبس بالسدى ابريسم
واللحمة غيره وهكذا في الحرب فقط ش انما اعتبر في الخلوط الاكثر حتى
لو كان من الابريسم اكثر او ان كانا من غيره يحل اعتبارا للعلة الآتية
م ولا يحلى بذهب او فضة لا بخاتم وسيطرقه وحلية سيف شهاد وبسمار
ذهب لنقب فص وحلية المرأة كلها ولا يتختم بالذهب والحديد والصفر
ش لكن يجوز ان كان الحلقة من الفضة والفص من الجزع م وكره بعضهم
الحاكم احب ش اي ترك التختم بغير السلطان او القاضي حتى لكون
زينة والسلطان والقاضي يحتاج الى التختم م ولا يتشد به بذهب
بلا فضة ش هذا عند ابي حنيفة رح وذكر الماء الصبي ذهبا او حريرا
ش كان ثوب الحرير حراما فكذا اشرابها حرام م لا حرير يوضوء او فحاط
ش عند البعض يكره ذلك لانه نوع قمار لكن الصحيح انها اذا كانت
للحاجة لا يكره وان كانت للتكبر يكره م ولا الريم ش هو الخيط الذي يخاط
على الاصبع ليذكر الشيء فعقده لا يكره لانه ليس بعين لان له غرضا
صحيحا وهو التذكر وانما ذكر هذا لان من عادة بعض الناس شد
الخيط على بعض الاعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكروه لانه
تحفن بعث فقال ان الريم ليس من هذا القبيل م فصل
وينظر الرجل من المرأة سوى ما بين سرته الى ركبته ش المرأة
ليست بعورة عندنا وعند الشافعي رح على العكس م ومن غير شهوة

الحلال الى فرجها ومجرمة الى الرأس والوجه والصدر والساق
والعضد لان اسن شهوته ولا فلا الى الظهر والبطن والفخذ كابنة غيره
ش فان حكم امة الغير حكم المحرم لفردة ردية تتبع امها في باب المهنة وما
حرم نظرا سعيا حل سببا وله ش ذلك ان المراد نشرها وان خاف شهوته
وامة بلغت لا تعرض في ازاء واحد ومن الاجنبية الى وجهها وكفيها
فقط ش هذا في ظاهر الرواية وعن الحسن انه يحل النظر الى قدميها
وقد مر في كتاب الصلوة ان القدم ليس بعورة قلنا في الصلوة مفردة
وليس في نظر الاجنبي الى القدم مفردة فخلاف الوجه والكف م وكذا السيدة
ش فانها في النظر الى قدميها كالاجنبي م فان خاف ش اي الشهوة
م لا ينظر الى وجهها الا لحاجة كقاض يحكم وشاهد يشهد عليها او
يريد نكاح امرأة او شراء امة ورجل ابا وابنها ش فان هؤلاء يحل لهم
النظر مع خوف الشهوة للحاجة م فينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة
وينظر المرأة من المرأة كالرجل من الرجل وكذا ينظر من الرجل ان امنت
شهوتها والخصي والمجبوب والخنثى في النظر الى الاجنبية كالمحرم وبغير
من امنت بلا اذنها وعن عمر رضي الله عنه ش العزل ان يطأ فاذا قرب الى
الانزال اخرج ولا بأس بالفرج م وثمن ملك امة شراء او نحوه ش
كالوصية والارث وغيرهما م ولو كرر الا وشريكه من امرأة او عبد او محرمها
ش اي محرم الامة لكن غير ذي رحم محرم لها حتى لا يعتق الامة عليه م
او من مال صبي ش اي ان كانت الامة من مال صبي م حرم عليه وطيها
ردوا عيبي ش شتاء في بجفتم فمين فحص وشرع في ذات شهر ويوضع
المحلل الحامل ش فان الكفء لا تستبرأ بقرء براءة الرحم صيانة للماء المحترم

الحلال